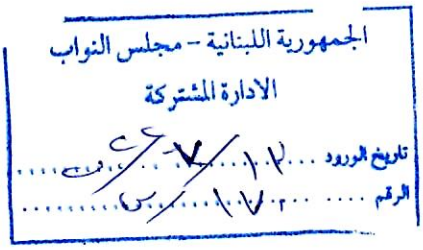

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائب فؤاد مخزومي

بيروت في 13-7-2022

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال

الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: رفع مخصّصات ورواتب النواب والقضاة

يتشرّف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

يتشرّف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

ترددت معلومات عن قرار اتخذته المصارف، بإيعاز من حاكم مصرف لبنان السيد رياض سلامة، بتحويل رواتب النواب وبعض القضاة ممن اختارهم حاكم المصرف على أساس 8 آلاف ليرة للدولار الواحد، بدلاً من اعتماد السعر الرسمي المعمول به حالياً، أي مضاعفة هذه الرواتب بحوالي خمسة أضعاف، وهو، إن صحت هذه المعلومات، قرار جيد ومحق شرط المساواة بالحقوق بين جميع السلطات والموظفين، غير أنه كان يجب أن يطال كذلك كافة الموظفين في القطاع العام الذين تجاهلهم مصرف لبنان. فهم يعانون أيضاً من فقدان الليرة لأكثر من 95% من قيمتها والتضخّم الذي تراكم بين 2019 ونهاية نيسان 2022 ليبلغ 825%، وانعكاس ذلك على غلاء المعيشة. إذ، على سبيل المثال ليس إلا، تجاوز سعر ربطة الخبز الـ14 ألف ليرة، وارتفعت أسعار خدمات شركات الاتصالات والإنترنت بنحو 5 أضعاف، عدا عن ارتفاع أسعار المحروقات وبالتالي أجور الانتقال والمواصلات عموماً، والمنتجات الغذائية على أنواعها لتصبح الأغلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولما كانت هذه الزيادة غير مدرجة في الموازنة العمومية، ولم يقرها المجلس النيابي وفقاً للأصول، يكون التساؤل حول كيفية تمويلها مشروعاً ويستدعي التوضيح، إذ إن أي زيادة يجب أن تكون جزءاً من الموازنة تطبيقاً لمبادئ "الإفصاح والشفافية والمساءلة".

ولما نصّت الفقرة جيم من مقدّمة الدستور اللبناني على "العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- لماذا خص مصرف لبنان النواب وبعض القضاة دون سواهم من فئات القطاع العام بالزيادة وكلهم يرزحون تحت وطأة الأزمة المالية التي يمر بها البلد؟
- ألا تؤدي مثل هذه الزيادة إلى تعاظم التضخم وارتفاع سعر الصرف؟ وهل دولتكم على علم بهذه الزيادة؟
- لماذا لا يتم وضع خطة تصحيحية شاملة للأجور تشمل جميع العاملين في القطاع العام، وترفع الى مجلس النواب القرارها؟
- ما هو مصدر هذه الزيادة في الأجور؟ وهل ستسحب من جيوب المواطنين وأموال المودعين المحجوزة في المصارف؟
- هل يمتلك حاكم المصرف السلطة والشرعية لاتخاذ هكذا إجراء؟ ولماذا لا يعمد رئيس الحكومة إلى تحميل مصرف لبنان وحاكمه مسؤولية الإجراءات غير القانونية التي من شأنها أن تولّد تضخماً مفرطاً وتزيد من إفقار المواطن؟

ختاماً، كنائب عن بيروت وكل لبنان، أؤكد أن من الأجدى السعي إلى تصحيح أجور العاملين في القطاع العام ممن يزرحون تحت خط الفقر، بدل العمل على تصحيح مخصصات النواب الذين انتخبوا للحفاظ على مصلحة لبنان وشعبه، وأعتقد أن زملائي النواب يشاركونني هذا الرأي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب فؤاد مصطفى مخزومي